مجلة

كلية التـــراث الجامعة

مجلة علمية محكمة

متعددة التخصصات نصف سنوية

العدد الثامن والثلاثون

15 شباط 2024

ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير

أ.د. جعفر جابر جواد

مدير التحرير

أ. م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

الأمن الإنساني الواقع والتحديات (العراق انموذجاً)

م.م فرقان عبد حمود

جامعة النهرين كلية العلوم السياسية

الملخص

تقوم الدراسة على فرضية تؤكد أن قيام أمن إنساني مستقر في مجتمع انتقالي متمثل بالعراق يعد ضرورة حتمية لما يحققه من نجاح للمجتمع العراقي واستقرار له وتعزيز لقيم المواطن العراقي وتحقيق التماسك الاجتماعي . والعامل الاهم في تعزيز هذا الامن الثقافة، إذ تسهم الثقافة في تطور وبناء المجتمع وتطوير الوعي العام للمجتمعات، وكذلك من العوامل المهمة لنجاح هذا النوع من الأمن نجده في شبكات الإعلام. وقد ادت التغيرات السياسية والاجتماعية في كل انحاء العالم الى اعطاء أكبر قدر من الحرية الى وسائل الاعلام والمؤسسات الاخبارية وكانت هذه الحرية الجديدة لشبكات الاعلام تغيراً مرحباً به ويصب في صالح الأمن الإنساني والبناء المجتمعي القائم في المجتمع. وهناك مجموعة من الآليات والتنظيمات التي تعزز من الأمن الإنساني وتعد عامل مساعد له ولنجاحه وتضع النقاط الرئيسية التي يبنى على أساسها نظام عمله.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، المحاصصة، الأمن القومي، التماسك الاجتماعي، الأمن الغذائي.

Abstracts

The study is based on a hypothesis that confirms that the establishment of stable human security in a transitional society represented by Iraq is an inevitable necessity for the success and stability it achieves for the Iraqi society and the promotion of human security. The most important factor in enhancing this security is culture, as culture contributes to the development and building of society and the development of public awareness of societies. Also, one of the important factors for the success of this type of security is found in the media networks. Changes all over the world have led to giving the greatest amount of freedom to the media and news organizations. This new freedom for the media networks was a welcome change and is in the interest of human security and the existing social structure in society.

There is a set of mechanisms and organizations that enhance human security and are a catalyst. him and his success and sets the main points on which his work system is built.

المقدمة

تعد قضية الأمن الإنساني من القضايا التي تعطي انعكاساً على استقرار المجتمع وأمنه وقد نالت أولوية واهتمام واسع إذ أولت بلدان العالم قضية الأمن الإنساني أهمية خاصة لأنها تدرك أن بدون الأمن الإنساني تتعثر الحياة وترتبك التدابير . وقد سعت الدول التي من شأنها الإرتقاء بحياة المواطن بالعمل جاهدة وبإندفاع فرضه المنطق وتطلعات المستقبل وأعدت الخطط والتوجهات التي تدفع نحو البحث عن أفضل السبل وأرقى الأفكار التي تصب في صالح مواطنيها مستعينة بقدرات البلد وإمكانياته التقنية والفنية لرسم السياسات المطلوبة لتحقيق أمن إنساني بتفاصيلها الدقيقة والاعتماد على ما يتيح وينجح هذه السياسات. ويعد هذا الموضوع من المواضيع التي تحقق منهجاً لقيام أمن إنساني ناجح وللحفاظ على قيام واستقرار أمن الانسان في العراق بعد العام ٢٠٠٣م ، ويركز البحث على دراسة أهم الجهات المسؤولة عن قيام السياسات العامة والاجتماعية والتي تعد في الأونة الأخيرة من أهم الضرورات التي يجب متابعتها من أجل ضمان نجاح الأمن بمختلف أبعاده السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ووضع السياسات اللازمة والمناسبة التي توفر الأمن الإنساني لمواطنيها والنهوض به ليكون :

أولا: عنصرا نافعا وبناءً ومبدعاً في بلاده .

ثانيا: المحافظة على الإيقاع الداخلي وحماية المجتمع من التحديات التي تواجهه بحسب المتغيرات العالمية والمستجدات والأزمات.

ثالثاً: توفر حلولا ومعالجات تحفظ كرامة وحياة مواطنيها .

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي :

١. يمكن أن تساهم في معرفة دور السياسات العامة القائمة في المجتمع في تشكيل سلسلة من الخطط الناجحة والمحققة للاهداف التي وضعت من أجلها والعمل على استمرار نجاحها لتحقيق أمن إنساني في المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣م.
٢. وتركز هذه الدراسة على تحقيق قيام سياسات اجتماعية واقتصادية وثقافية فاعلة في المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣م لتحقيق الأمن الإنساني.
٣-وتسهم هذه الدراسة في دعم القاعدة المعرفية للمهتمين في مجال الأمن الإنساني حول طبيعة هذه الامن وسبل تحقيقه عن طريق استعمال البرامج الرامية لضمان نجاحه .

مشكلة الدراسة

بناء على الدراسات السابقة وفضلاً عن النظرة في الدراسات المقاربة لهذه الدراسة تلخصت مشكله الدراسة في إظهار مدى فاعلية نجاح عمل البرامج الحكومية وتأثيرها في تحقيق الأمن الإنساني والحفاظ على استمراره واتخاذ الأجراءات كافة لضمان تحقيقه. ولتحقيق هذا الهدف، سعت الباحثة في الإجابة عن السؤال الأتي : ما أهمية ربط نجاح عمل السياسات العامة للتأثير في تحقيق الامن الإنساني في المجتمع والحفاظ على أمن المواطن العراقي .

فرضية الدراسة

توكد الفرضية التي قامت عليها الدراسة على ان تامين وجود أمن انساني في مجتمع انتقالي خاضع للتحولات الديمقراطية في فترة قليلة يعد ضرورة حتمية لما يحققهُ من استقرار وضمان نجاح عمل السياسات العامة وارتباط هذه السياسات مع منهج عمل السياسات الاخرى منها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية والثقافية ، وهذا بدوره ينعكس على تحقيق الأمن الإنساني، وقد تم التأكيد على أن قيام وضع امني ناجح لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود منهج عمل متفق عليه من الأطراف كافة من أجل ضمان نجاحه والعمل على تحقيق أهدافه والعمل على الحفاظ على الأمن القائم في الجهات المسؤولة كافة في النظام القائم.

منهجية الدراسة

من أجل السيطرة على متغيرات الدراسة كافة تم استعمال أكثر من منهج عملي واحد اذ انتقلت الدراسة من المنهج الاستنباطي الذي ينتقل من الكل والمتمثل في الأمن الإنساني بشكل عام الى الجزء والذي يمثلة الأمن الإنساني في العراق وتأثيره في تحقيق أمن واستقرار لدى المواطن، فضلا عن المنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي وكل حسب وضيفته في سياق البحث.

هيكلية الدراسة

سوف يتم تقسيم الدراسة على ثلاثة محاور لكل محور اكثر من نقطة ، إذ يتضمن المحور الأول الأطار المنهجي للأمن الإنساني، أما المحور الثاني سوف يتناول تهديدات الأمن الإنساني في العراق بعد عام ٢٠٠٣م ،أما المحور الثالث فقد تضمن آليات تحقيق أمن إنساني مستقر في مجتمع انتقالي ،وسبقت ذلك مقدمة، ولحقته بخاتمة تضمنت التوصيات وكل ذلك مشفوع بقائمة المصادر والمراجع المستعملة.

اولاً – الأطار المنهجي للأمن الإنساني.

ظهر مفهوم الأمن الإنساني في سياق البحث عن السلام في الثمانينيات رديفاً لمفهوم الأمن القومى الذي ساد خلال الحرب الباردة لينتشر انتشاراً واسعا على الصعيد الدولى عام ١٩٩٤م إذ تمحور تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوله ، وفي البدء حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثماني أبعاد للأمن الانساني وهي: الإقتصادي أو المالي والغذائي الصحي والبيئي والشخصي والجذري والمجتمعي ، والسياسي [1]

أ- مفهوم الأمن الإنساني.

ان الأمن الانساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق عن طريق التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة . الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي والذي يترافق مع عوامل عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية، ومن ثم كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي ، ممثلاً في الحروب ، وعرف ايضاً الأمن الإنساني بأنه (يعني أن سبل المرء بعض الجهد لمساءلة الذين ينتهكون حقوق الإنسان، أن كان ذلك يعني انتهاك لسيادة الدولة ويمكن أن ينطوي الأمن الإنساني على استعمال القوة الصلبة والحرب لحماية اللذين يتعرضون في حكوماتهم للإنتهاك)[2] اما وزير الخارجية الكندي السابق (لويد اكسورثي) فيرى إن الأمن الإنساني هو (هو طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل الأفراد محور الإهتمام، بدلاً من التركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات ؛وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات

([1]) وليد عبد الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة العراق الموذجا، بحث علمى مجلة كلية التربية كلية الآداب - جامعة واسط ٢٠٠٩٠.

([2]) وبول روبنسون قاموس الامن الدولي ، دراسات مترجمة ،٣٨ مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٩م ،ص١٤١.

الوقائية بغية تقليل المخاطر، وهناك تعريفات لمفهوم الأمن الإنساني ربطت بينه وبين الأمن القومي ، وهو ما ذهب اليه جورج ماك (لين) إذ يرى أن الأمن الإنساني يعني تحويل الإنتباه من الأمن القومى إلى أمن الأفراد [3] فالأمن الانساني يقوم على إن حماية الأفراد لن تتحقق الا عن طريق التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة .[4]

ب- اهداف الأمن الانساني.

يتسم مفهوم الأمن الانسان بعدة خصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للأمن، سواء امن الدولة أو المجتمع، اذ انه ينطبق على الوحدات الأقل المتمثلة بالأفراد كما انه انتقال من التركيز على الإطار العالمي الخاص بالتفاعل الذي اتم بين الدول الى اطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم مركزا على الانسان، فهو يولي اهتماما أكبر باحتياجات الافراد في المجالات المختلفة، وقد حددت أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني من خلال التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي [5]

١-الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر في كل أرجاء المعمورة، أي أنه مفهوم عالمي، لأنه هنا كعادة مشتركة لكل البشر مثل البطالة المخدرات التلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تختلف حدتها من منطقة لأخرى في العالم ولكنها موجودة بصورة متناهية وهذه التهديدات الجديدة للأمن الانساني تتطلب تنمية بشرية مستديمة، وليس الحصول على الأسلحة المتزايدة .

٢- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر، وتمس كل الأمم والشعوب.

٣- من الأفضل مواجهة التهديدات للأمن الانساني في بدايتها، ومن ثم فالوقاية المبكرة في إطار الأمن الانساني أفضل من التدخل اللاحق.

٤- الأمن الإنساني مفهوم شامل يتناول نواحى الحياة اليومية جميعها وفي العالم كله بلا إستثناء

٥- المكونات الخاصة بالأمن الإنساني تتكامل مع بعضها بعض ولا يمكن فصل بعض مكوناتها أو أجزائها

٦- شيوع ثقافة الأمن الإنساني من شأنه أن يحقق الوقاية المبكرة من الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان.[6]

ج- أبعاد الأمن الإنساني.

يرتبط الأمن الإنساني بمجموعة من المفاهيم المقاربة ذات الصلة الوثيقة من حيث المعنى والأهداف وتشكل هذه المفاهيم سلسله مترابطة مع مفهوم الأمن الإنساني لتعمل على تأمين حماية الأفراد وتحقيق إحتياجاتهم وكل نوع من أنواع الأمن يوفر مطلب للأفراد ويعد ضرورة ملحة لضمان حمايتهم من أجل استقرار النظام القائم والأوضاع. ومن أهم المفاهيم ذات الصلة هو الأمن الجماعي، الأمن القومي، الأمن الغذائي، الأمن الاقتصادي .

ا- الأمن القومي :

قدم(ارنولد ولفرز) تعريف للأمن القومي يقيس فيه الأمن بمعناه الموضوعي إذ عرفه على أنه (مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة ، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم).[7] كذلك وقد عرفه (تريجر وكرننبرج) بأنه (ذلك الجزء من سياسة الحكومة التي تستهدف خلق الأوضاع لحماية القيم الحيوية [8] ويوضح تنوع تعريفات الأمن القومي أن هناك قدراً من التخلف النظري للمفهوم، ويذكر باري بوزان عدة أسباب لهذا التخلف وهي :[9]

أ- الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين اليه ، إذ انصرفوا إلى مفاهيم اكثر مرونة ، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف

ب- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية ، وبحيث يندر للأمن على أنه مشتق من القوة وانه أداة لتعظيمها.

ت- ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

([3]) لخميسي شيبي تقديم عماد جاد الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١م - ٢٠٠٨م) المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،٢٠١٠م ،مكتبة العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ،ص١٤.

([4]) وبول روبنسون ، قاموس الامن الدولي ، دراسات مترجمة ،٣٨ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٩م ، ص ١٤١.

([5])عبد الجبار أحمد، منى جلال عواد ،الديمقراطية والامن الإنساني،مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية،ع٤٦.

([6]) علاء ابراهيم محمود ، الامن الانساني النزوح في العراق انموذجاً نمقال منشور على موقع شبكة النبا المعلوماتية ،٢٠/٧/٢٠١٦م.

)[7](Arnold wolfers,discord and collaboration , ESSYS ON international politics(Baltimore John university press , 1962,P150.

)[8](Frank trger and Philip kronenberg(eds), national security and American society (kansas:Kansas university press,1973,p 35,36.

)[9](Barry Buzan , people , Ststes and fear (London: wheatshesf Books, LTD, 1983,p6,10.

ث- غلبة الدراسات الاستراتيجية في الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم مما ساهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم .

ب- الأمن الجماعي .

يقصد بالأمن الجماعي بأنه (ردع أو دحر كل اعتداء محتمل أو فعلي من عدو في المنظمة المعنية ضد عضو آخر. والامن الجماعي هو أحد الترتيبات العسكرية التي ترمي إلى حفظ السلم الدولي وفرصه عن طريق اتفاق مسبق وملزم بالقيام بعمل جماعي على تحقيق هذا الهدف . فالإنموذج الأمثل للأمن الجماعي يفرض على دول العالم جميعها الاشتراك في عمل عسكري لمواجهة الاستخدام غير المشروع للقوة أو التهديد بأستخدامها من عضو في المجتمع الدولي ضد عضو آخر [10] وفي عشرينيات القرن العشرين أنه ورد في المادة العاشرة من ميثاق صعبة الامم ، التي اتفقت بموجبها الدول الأعضاء على أن يدافع بعضها عن حدود بعض ضد العنوان وقد قيل أن هذا يخالف مفهوم الحياد في نزاع لا أسم المرض فيه كما أنه خرق لمبدأ سيادة الدول [11] وهدف الأمن الجماعي أن يجعل من الحرب امراً مستحيلاً ، عن طريق تعبئة قوات هائلة دفاعاً عن الوضع القائم ولا تستطيع أية دولة أن تغامر في امنها في اللجوء إلى القوة لتغييره. [12]

ج- الأمن الغذائي .

يقصد بالأمن الغذائي بأنه المقدار الضروري من المأكل والمشرب الذي يحتاجه الإنسان للبقاء الحياة ، وتعرف ايضاً بأنه المقدار الضروري والسعرات الحرارية التي يجب أن تتوفر للأنسان لكي يعيش حياة صحية ويجعله متعافياً منتجاً بشكل دائم وغير معرض للأنقطاع ، أو هو ماتوفره الدولة وفق موارد وقطاعاتها الانتاجية من مواد غذائية وبشكل مستمر ودائم لإستقرار المجتمع بما يضمن استمرار الحياة ودوامها وهناك التزام يقع على الدولة وبمؤسساته كافة من توفير الأمن الغذائي لأبناها بما يضمن استمرار الحياة لهم وذلك لن يتم إلا عن طريق تخطيط استراتيجي فعال وإعداد موازنة فعالة تضمن الإيرادات الحقيقة التي من شأنها أن تساعد على توفير الغذاء.[13]

ثانياً – تهديدات الأمن الإنساني العراقي بعد العام ٢٠٠٣م.

قد يتساءل البعض لماذا يعتبر الأمن البشري ضروريًا وضروريًا في المجتمعات الانتقالية ، مثل المجتمع العراقي ، على سبيل المثال. ولعل السبب في ذلك هو أن العراق يمر في السنوات الأخيرة بمرحلة محورية في تاريخه المعاصر. إما أن يعتمد نظامها على استراتيجية تهدف إلى بناء الإنسان. وهو مدرك لحقوقه ، ويشعر بالأمان على وجوده المادي والمعنوي ، وأما إستراتيجية الدولة في أن تقوم على بناء نظام شمولي ديكتاتوري يقوم على الأمن العسكري التقليدي دون مراعاة للمواطن وحقوقه ، مما يهدد ذلك ، خاصة خلال الفترة الانتقالية ، وسائل العيش والدخل والغذاء والمأوى لجميع شرائح المجتمع من خلال مصادر التهديد. المعايير ، فضلاً عن عدم قدرة العديد من المجموعات على تلبية احتياجاتهم الأساسية. لذلك لا يوجد موضوع يستحق الدراسة والاهتمام أكثر من موضوع الأمن البشري لإعادة ضبط حالة التنمية البشرية في العراق اليوم. علما أن هذه الرؤية تتبنى نهجا شموليا في التعامل مع مجموعة من أبعاد الأمن البشري وتهديداته ، بحيث يكون التركيز على القضايا التي تتقاطع مع عدة مجالات ، وبالتالي هناك قيمة للجهد الفكري والنظري والبحثي ، حيث أن كل مؤشر أو بعد يغذي مؤشر آخر ويكمله. عند التعامل مع الأمن الاقتصادي ، هذا مطلوب. العودة إلى الغذاء والأمن الشخصي والصحي ، وتدهور الأمن الشخصي يؤدي إلى عودة الأمن الاجتماعي والسياسي [141]

1- غياب الرقابة الاجتماعية

الرقابة الاجتماعية تقوم في المجتمع بطرق ثلاثة، اما تتم من خلال رقابة جماعة على جماعة أخرى، أو من خلال رقابة جماعة على افرادها او من خلال رقابة الإفراد بعضهم على بعض، وان وجود وسائل الضبط الاجتماعي كقوة اجتماعية هدفها تنظيم السلوك الاجتماعي والثقافي للجماعة [15] وبغياب الرقابة الاجتماعية نرى ضعف في تطوير الخدمات الاجتماعية وتوجيهها الوجهة السليمة سواء من حيث علاقاتها الداخلية او علاقاتها مع الوحدات الاقتصادية الأخرى، فالرقابة الاجتماعية

([10]) تأليف وترجمة أحمد علي سالم ، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، الطبعة الأولى، بيروت -لبنان ، المركز العربي للأبحاث والدراسات ، ٢٠١٦، ص٨٢، ٨٨.

([11]) فرانك دبليو بيلي ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى، دار بلاكويل للترجمة، دبي – الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٤ص١٣١.

([12]) هانز.جي.مورجنتاو ، ترجمة خيري حمادة ؛ السياسة بين الأمن الصراع من أجل السلطان والسلام ، كتب سياسية ، الجزء الثالث ، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، ص٤٧-٤٨.

([13]) سناء محمد سرحان ، دور الموازنة العامة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان ، كلية منارة للعلوم الطبية ميسان ،٢٠١٩، ص٢٣٢.

([14]) فريدة جاسم داره ،الامن الانساني في المجتمعات الانتقالية الحالة العراقية انموذجاً ،١٤٣٨، ٢٠١٧م، مجلة اداب المستنصرية.

([15]) جميل صليبا الدولة والتعليم في البلدان العربية مجلة حوار العدد ٣ ، السنة الرابعة العراق اذار نيسان ،١٩٩٦،ص٩.

تعد ضرورة موضوعية مهمة وفي حال صعفها نجد عدم قيام الخدمات الاجتماعية بتنفيذ والسلبيات التي تهدد عمل السياسات الاجتماعية وتعرض الأمن الانساني للخطر [16].

٢- ضعف التماسك الاجتماعي.

بغياب التماسك الاجتماعي الذي يعد الاساس لعلاقات العمل نجد ان المجتمع يتعرض للتفكك وتضعف الروابط التي تربط افراده اذا ان التماسك الاجتماعي في فقه القانون يعني بأن المجتمع يرتبط افراده برابطة التضامن لأن لهم حاجات مشتركة ولا يمكنهم تحقيقها الا بالحياة المشتركة، لأن كفاياتهم وقدراتهم مختلفة وترغمهم على تبادل الخدمات فيما بينهم.[17] ويرى الباحثون أن ظاهرة التعددية الثقافية يمكن عدها من هم المشاكل التي تواجه بناء الدولة الحديثة ، خاصة من حيث تأثيرها على عملية الاستقرار السياسي. [18]

٣- الفساد الإداري

تعتبر ظاهرة الفساد بنوعيه الاداري والمالي ظاهرة عالمية شديد الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ ابعاداً واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة من الصعب التمييز بينها.[19]

وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لأخر وقد حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة بأهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع وان ظاهرة الفساد في بلدان العالم الثالث ناتجة عن فساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مدياتها وهذا ناتج عن ازدياد التخلف وازدياد معدلات البطالة .[20] وإن استشراء الفساد الإداري في البلاد يعمل على إحالة الكثير من المشاريع إلى شركات غير كفوءة .[21] وعندما يصيب الفساد المجتمع سوف يزيد من بوسه وتكون هناك فجوات كبيرة بين مختلف طبقاته ويؤدي إلى ظهور طبقة فاسدة تتحكم بمقدرات المجتمع وتسخر كل شي من أجل المحافظة على مكاسبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واتباع الطرق غير الشرعية كافة لاستمرار هذا النهج ومن أهم طرق مكافحة الفساد هو عملية التوعية الجماهيرية ،إذ أن دور الجماهير يبرز في حال تفشت في أوساط المجتمع مفاهيم خاطئة الناتجة عن تفاعل الأفراد في البيئة الثقافية للمجتمع وهنا لا يد من أن يكون للمجتمع المدني بأهداف مؤسساته أن يؤدي دوراً اساسياً في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين شرائح المجتمع كافة باستمرار لغة سهلة وقادرة للوصل إلى وعي المواطن البسيط بسهولة وقادرة على تحقيقه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد .[22]

٤- المحاصصة

تعد المحاصصة واقع مفروض على العملية السياسية في العراق في السنوات العشر من العهد الجديد ، ويبرز لها تعريفات الأول يبرز بعد العملية الانتخابية النيابية مباشرةً بعنوان (المحاصصة حق مكتسب) ويجرى بموجب هذا المبدأ توزيع المناصب التي قامت العملية الانتخابية من أجلها وبعد انتهاء عملية استلام المناصب والجلوس في مقاصدها يبرز التعريف الثاني ويكون مغايراً تماماً للتعريف الاول ويتمثل بأن المحاصصة نظام مقيت يمثل سبب أساسي لمشاكلنا واخفاقاتنا ولا يد من التخلص منها والاعتماد على مبدأ تكافوء الفرص واختيار العناصر الكفاءة وأول من صرح بذلك هي الأحزاب والتي طالبت باعتماد المحاصصة كحق مكتسب تقسم بموجبه حصص المناصب .[23] وتنحصر المحاصصة بالأتي[24]

1 - المشهد الاول : ويتمثل باستمرار اسلوب المحاصصة بين الكتل البرلمانية بهدف استمرار النظام السياسي الجديد عن طريق تقاسم المناصب السيادية والمناصب الوزارية وان الآفاق المستقبلية لهذا المشهد تكمن في استمراره ليصبح عرفا دستورياً كما حصل في لبنان وأما إنتهاؤه تدريجيا مع تطور التجربة الديمقراطية في العراق وتعزز الأمن وسيادة القانون

([16]) خالد لفتة شاكر ، النظام القانوني للتعاونيات في العراق، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام سلسلة دراسات ٢١٨ ، العراق، ١٩٨٠ ، ص ١٩.

([17]) عبد الرحمن العلام ، نظرة في قانون العمل الجديد، مجلة الحقوقي ، جميع الحقوقيين ، العدد الأول، الثاني ، العراق ،١٩٧١م .

([18]) ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتسوري، قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، الجزائر ، ٢٠٠٥، ص٢٤،٢٩.

([19]) ياسر خالد ، الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره واسبابه، بحث علمي ، مجلة النبأ ، ع٨٥ ، كانون الثاني ٢٠٠٦، بغداد العراق .

([20]) ياسر خالد ، مصدر سبق ذكره .

([21]) مجموعة خبراء وباحثون اقتصاديون اعادة كتابة الدستور وتفعيل الرقابة على الأموال العامة "، مجلة العدد ٤١ اخبار ٢٠١٤ ص ٦٣

([22]) سعد عزت ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، مجلة دراسات البيان العدد ٥ ، بغداد - العراق ٢٠١٩ ص

([23]) عامر عبد الجبار ، من أجل تصحيح النظام السياسي بعد الانتخابات القادمة ، مقال ، مجلة الهدى العدد١٤ ، بغداد ، العراق، ١٤٣٥ _ ٢٠١٤، ص٣٢.

([24]) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣،ط١، شركة المعارف للأعمال ، بيروت-لبنان ،حزيران ٢٠١٣، ص٣٣٥.

2 - المشهد الثاني : ويتمثل في ان تؤدي الازمات إلى صراعات، ومن ثم إنقسام طائفي وديني وعرقي بسبب انتشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الانتماءات والولاءات، وان الآفاق المستقبلية لهذا المشهد تكمن في سيطرة رجال الدين" على المجتمع في ظل الفوضى الامنية أو السياسية، واما الحفاظ على وحدة الحفاظ على مصالح الكتل السياسية الكبيرة. الدولة .

3 - المشهد الثالث ويتمثل في الفشل في تكوين حكومة مركزية قوية نتيجة التنافس القومي والطائفي، ثم تقسيم العراق لثلاث مناطق مع استمرار العمليات الارهابية في ظل ضعف المؤسسة الامنية العراقية بعد الانسحاب الامريكي.

٥-البطالة .

ان البطالة مشكلة تعتبر عالمية ولا يخلو منها أي مجتمع إنساني، حيث أن البطالة هي نفسها في أي مجتمع، ولكنها تختلف في حدتها من جتمع الى آخر، وإذا نظرنا الى البطالة حول العالم نجد أنها تعد مشكلة تشكل خطراً ليس فقط على الشباب وانما ايضاً على الأجيال القادمة، إذ ان الاعداد المتراكمة من الشباب العاطلين هي مشكلة ولكنها تعد المشكلة الأصغر، واما المشكلة الاكبر هي الأجيال القادمة التي تقدر حوالي ب ملايين خريج في السنوات القليلة القادمة، وهؤلاء سوف ينظمون الى قبلهم من العاطلين وتصبح اعداداً كبيرة، اذ أن في عام ٢٠٠٢م وصلت معدلات البطالة ١٨٥،٤ مليون عاطل، وهذا ما صدر عن منظمة العمل الدولية [25] وتعد البطالة مثلها مثل اي متغير اجتماعي (Social variable) ويصعب ردها الى عامل ،واحد واهم عامل لها والاساس هو النمو السكاني المتسارع والهجرة وكل هذه العوامل غالباً ما تكون على علاقة مباشرة بالبطالة . والى جانب فقدان العدالة والنزاع بين الطبقات الاجتماعية والتوزيع غير العادل للثروة وسوء الخدمات وسيطرة فئة من الناس تكون بيدها الثروة والسلطة على سائر الفئات واستغلال الجماهير [26]

ثالثاً – آليات تحقيق أمن إنساني مستقر في مجتمع انتقالي.

ولتحقيق أمن إنساني مستقر في المجتمع العراقي بعد العام 2003 لا بد من توفير وسائل لحياة اقتصادية مستقرة لأي مواطن من خلال العمل المستقر والدخل المناسب الذي يسمح له بعدم التعرض له. الفقر والحصول على الغذاء الكافي ، ويشمل أيضًا توفير الرعاية الصحية الملائمة والعيش في ظروف بيئية مناسبة ، وتأمين نفسه من التعرض للموت والقتل والعنف والإرهاب الفكري والمادي ، وكذلك ممارسته الاجتماعية والاقتصادية. والحقوق الثقافية والسياسية وتحريره من كل ما يقف ضد ذلك ، ويتم ذلك من خلال توافر آليتين مهمتين هما: الحماية: وهي تتعلق بتعريض المواطنين لأخطار تهدد حياتهم بشكل خطير ، ومن أجل. ولحمايتهم من هذه الأخطار يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان وتحديد التهديدات التي تهدد أمنه بشكل خطير 1- سواء كانت هذه التهديدات تقليدية أم غير تقليدية ، ومن ثم بذل جهود حقيقية من خلال الحكومة وغير الحكومية. المؤسسات لتنفيذه. 2- التمكين: يتم دعم تمكين المواطن من خلال توفير التعليم المناسب ، والجو العام للديمقراطية ، واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة ، وحرية الوصول إلى المعلومات ، وحرية التنظيم ، والحق في المشاركة السياسية ، والحرية. انتخابات. حيث أنه من المؤكد أن الأشخاص المتمكنين يمكنهم أن يطالبوا بإجراءين سياسيين ومؤسسيين ، وأطر وقواعد دستورية ، وإجراء انتخابات تعددية ، حيث يمتد إلى آفاق أوسع للوصول إلى أسس الحكم الرشيد والعقلاني من خلال تضمين الحقوق والحريات الأساسية والحكم الفعال الأداء من خلال احترام كرامتهم في حالة انتهاكهم ، والدفاع عن أمنهم إذا تعرض للتهديد .[27]

أ-رسم الثقافة العامة .

أن التقدم والتطور يحتاج انماط ثقافية ايجابية تكون هي الجوهر وراء قوته الدافعة، ويحتاج الى عملية يجرى فيها اخراج الناس من بنائهم الثقافي والتقليدي الذي غالباً ما يكون هو السبب في تخلصهم ودخولهم الى الثقافة الجديدة، أو بالدفع بالأنماط الايجابية في ثقافتهم الأم واخفاء الانماط السلبية والمعوقة في ثقافتهم الحالية، [28] وتساهم الثقافة في تطور وبناء المجتمع وتطوير الوعي العام للمجتمعات، وأن الجهود الرامية الى التقدم هي جهود جماعية يتحمل مسؤوليتها المثقف والسياسي والتاجر والعمال وارباب العمل من اجل نهضة ثقافية تقوم داخل المجتمع وبنيته، اذ ان الثقافة تعد من احد اركان الحضارة وتشكل كافة الجوانب غير المادية والمتمثلة في العقيدة والقيم والعادات والافكار والتقاليد والاعراف والاخلاق وتبقى الثقافة على الدوام تمد شخصية كل امة بما يميزها ويمنحها القوة والبقاء والاستمرارية واما الجوانب المادية للثقافة فأنها تساهم في

([25]) رجب صبري واخرون البطالة نظرة واقعية وحلول عملية بحث علمي، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم، مصر القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ٢١

([26]) أحمد حوبتي واخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٤٤ ٨٣

([27]) معوقات تعزيز الامن الانساني في العراق بعد عام 2003م،الكوثر عبد الباري حسين ،مجلة قضايا سياسية ،العدد ٦٤، ص٢٧٣.

([28]) محمد كمال مصطفى، ثقافة التقدم المشكلة ،والحل بلا ط مؤسسة Friedrich Ebert) للنشر والتوزيع، مكتبة مصر ، القاهرة - مصر ، ٢٠١٦ ، ص ١٩.

بناء الحضارة، كالمباني والمنشأة الصناعية والتجارية ووسائل النقل والمواصلات والمنازل [29]. وقد جاء طلب اعضاء مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الثقافة والتربية، أن يدرج موضوع الثقافة في جدول اعمال خطة الامم المتحدة للتنمية لبعد العام ٢٠١٥ [30] وان الثقافة تأخذ ملامحها اليوم عن طريق الترجمة أو وسائل الاتصال المرئية ، وتعكس التيارات الثقافية اليوم في الوطن العربي التيارات الأيديولوجية السائدة إلى حد كبير ، وقد اخذت هذه التيارات تتطلع في شتى ميادين الثقافة تتطلع يوماً بعد يوم إلى التعبير عن تطلعات واصوات ونضال حي من أجل بناء مجتمع جديد يعزز الفرد ويحافظ على امنه واستقراره.[31]

ثانياً : ثقة المجتمع في تشكيل الحكومة الجديدة .

تعتبر الثقة السياسية علاقة تفاعلية وبناء تنظيماً معقداً بين طرفين أو أكثر إذ أنها تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل بين الحكومة وأفراد المجتمع وما تتطلبه العلاقة من الاعتماد على الآخر لتحقيق أهداف معينة ، ومن أجل أن تنشأ هذه الثقة لا . ان تكون العلاقة بين الطرفين خالية من القلق والخوف والتوتر وتوصف الثقة على أنها الوثوق أو الاعتماد على قدرة او مشاركة الجماهير في الشؤون العامة ويرى جاك سيتيرين (Jack citrin) أن مسألة انعدام الثقة حالة من العداوة تجاه القادة السياسيين والاجتماعين ومؤسسات الحكم والنظام والتي تعبر عن حالة من سخط الرأي العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة في تلبية احتياجات المواطنين وهذا الأمر يؤدي إلى تأكل الشرعية السياسية [32]. وتعتبر الحكومة في خدمة الشعب ويكون الحكم على آثارها من خلال ما تقدمه للشعب ومهما بلغت رغبة الشعب مبلغها من عدم الوعي او الجهل ومهما كانت طرق الكشف عنها غير ملائمة فأن رغبة الشعب لا يمكن الاستغناء عنها وفي ظل هذه الظروف فإن الحل الانسب للحكومات الديمقراطية هو الحفاظ على عملية صناعة القرار قدر الإمكان في منأى عن الاعلان والسياسية [33]

ثالثاً- سيادة دولة القانون

أن من أهم عناصر النمو في البلدان هو الدستور والفصل بينه وبين السلطات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية (وخضوع الحكام للقانون وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين لأن المساواة السياسية والقانونية التي تقوم على إعطاء الحقوق السياسية المتساوية بين المواطنين بغض النظر عن الانتماء الديني أو العرفي اللغوي او الفكري وضمان تساوي الجميع أمام الأحكام القانونية ولا تترك المجال لأي انتقام او عقاب بسبب التعبير عن الرأي أو اتخاذ المواقف المعارضة لذوي السلطة أو انتقاد الرؤساء ويعمل النمو على احترام القانون لترويض سلوك المسؤولين وذوي النفوذ في أي مجال ، والعمل على ضبط ممارساتهم . وان دولة الحق والقانون لا تعنى وجود قوانين كثيرة بقدر ما تعنى وجود قوانين عادل في مقتضياتها من جهة وتطبق على أرض الواقع بالنسبة للجميع دون أي استثناء [34]

رابعاً -توفير فرص عمل متكافئة.

ان عملية البحث عن فرص العمل والدخول الى سوق العمل تعتبر عملية شاقة وصعبة وغير سهلة في ظل الزخم الحاصل في المجتمعات اليوم، وهذا يدفع العاطلين عن العمل إلى معاناة العيش في ظل الفقر الذي اجتاح العالم اليوم مقارنة بالظروف التي تعيشها شعوب العالم الأخرى ويكون الهدف الرئيسي لحل مشكلة الفقر بتوفير فرص عمل متاحة ويجعل ارتفاع مستوى الاقتصاد الكلي وتعزيز برامج توظيف وتدريب ضخمة مدعومة من أجل تشغيل اكبر فئة من الشعوب [35] واكد ريكاردو ان العمل هو اساس القيمة وهي بعينها الفكرة الاساسية لآراء ماركس، حيث اكد على ان قيمة الشيء تقدر بمقدار العمل المبذول من اجله [36]

٥-تعزيز قيم المواطنة وتحقيق الاندماج الاجتماعي .

تعمل سياسات الاندماج الاجتماعي والوطني على ربط الجماعات القومية والدينية جميعها في المجتمع ، وذلك عن طريق إيجاد وسيلة الانسجام بينها والعمل على إقامة سلطة قادرة على بسط نفوذها وتطبيق القوانين في انحاء الدولة جميعها وابعاد

([29]) خالد عبد القادر منصور، الثقافة وبناء المجتمعات، ورقة بحثية بلاط، كلية العلوم الادارية، طرابلس - ليبيا ، ١-٥-٢٠١٢ ، ص ٦.

([30]) تقرير مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باريس - مقر اليونسكو، ١٠-١٢-٢٠١٥ ، ص ٣.

([31]) حسب الله يحيى ، التنوع الثقافي ، حوارات في الثقافة والابداع ، ، ط١ ، دار الثقافة والنشر الكوردية،٢٠٢١،ص١٩١.

([32]) احمد حسن مفتن ، التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق، رؤى سياساتية ، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان ، تموز ٢٠٢٠، ص ١٠

([33]) ابريك هويز باوم، العولمة والديمقراطية والارهاب ترجمة أكرم حمدان، نزهت طيبة، ط، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٠٩ م . ص ٩٦ .

([34]) سحر قاسم محمد ، الأليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، كانون الثاني ٢٠١١ ص ١٩.

([35]) نيال اوهفينز كيف نوفر المزيد من فرص العمل الجيدة للشباب"، تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية (أغسطس – ٢٠١٧.

([36]) مدحت فاخوري، دايفد ريكاردو الاقتصادي النظري الكامل"، مقال صحفي، صحيفة الانباء ٢٦٠٠-٧-،٢٠١٢

نوع من الاتفاق حول القيم الضرورية للحفاظ على النظام العام ، أذ ان ازمة عدم الاندماج والتكامل الوطني ، تشكل خطرا على العملية السياسية ، وذلك لما تؤدي له من اهتمام المكونات المجتمعية المختلفة بتحقيق مصالحها الخاصة من دون أي اهتمام للمصالح الوطنية والافتقار الى النظرة الوطنية الوثوق [37] .

الخاتمة

أن طموح المجتمع العراقي ورغبته إلى التقدم والارتقاء بمستوى السياسات الاجتماعية في طور ازدياد ، وأن هذه الطموح هو قد يكون العامل المساعد وفرصة للأكثار من عمليات البحث والتجديد والاستمرار في البحث عن مستوى نجاح هذه السياسات ، وتسجيل أهم الأهداف الأساسية لهذه السياسات والنتائج التي تسعى إلى التطلع والوصول إليها، والبحث عن ما تستند عليه هذه الأهداف من أسس ومبادئ تكون قائمة في هذا المجتمع وتختلف عن المجتمعات. الأخرى، وأنه عند الحديث عن تطوير مستوى عمل هذه السياسات يجب أن لا ننسى الإنجازات والأنشطة والعمليات الناجحة القائمة في برنامج عمل السياسات الاجتماعية . وقد حاولنا في هذه الرسالة البحث عن أهم الجوانب المرتبطة بتوجيه البرامج والاساليب في السياسات الاجتماعية ، وأن هذا البحث ماهو الا خطوة أولى مبدئية من الخطوات الداعية إلى التطوير في مجال عمل السياسات الاجتماعية وأنه أيضاً عرضة للخطأ والصواب والا انه ممكن أن يكون خطوة مبدئية وانطلاقة أولية للوصول إلى العمل الجاد والنتائج والمراعي الصحيحة .

وان محاولة إلى التوصل إلى أهم الأهداف والنتائج لم يكن في وقت ما مهمة سهلة بل إنه يتطلب بذل الجهود والعمل على تطويرها وتوجيهها إلى خطوات العمل الصحيح وهذا ما تم الاعتماد عليه في عملنا والتغلب على الصعوبات التي واجهت عملية البحث في هذه الرسالة ، وان هذه الصعوبة تتجلى أمام الرغبة في إتمام هذا البحث والمساهمة بعمل بسيط من أجل اضافة ماهو جديد في مكتبة قسم العلوم السياسية.

ثانياً: التوصيات

ان أزمة عمل السياسات الاجتماعية في العراق وما تنتجه من تهديد على الأمن الإنساني تزداد بتدريج، وتحتاج إلى حلول استثنائية من أجل القضاء على هذه الأزمة وبذلك توصي الدراسة بما يلي :

١- تأسيس مجلس وطني لتأسيس عمل السياسات الاجتماعية ويأخذ عاتقه وضع سياسة صل ناجحة ومراقبة تنفيذها.

٢- ضرورة المحافظة على الاستقرار الاجتماعي وضرورة الحد من المشاكل والمهددات التي تعرقل هذا الاستقرار في العراق، بما فيها المشاكل الداخلية والخارجية وما تنتجه من مسببات الأزدياد الأزمة.

٣-وضع القوانين والتشريعات والتي تتكفل بحل هذه المشكلة والحد منها لضمان نجاح عمل السياسات الاجتماعية .

المصادر :

1. وبول روبنسون ، قاموس الامن الدولي ، دراسات مترجمة ،٣٨ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٩م ، ص ١٤١
2. أحمد علي سالم ، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، الطبعة الأولى، بيروت -لبنان ، المركز العربي للأبحاث والدراسات ، ٢٠١٦، ص٨٢، ٨٨
3. حسب الله يحيى ، التنوع الثقافي ، حوارات في الثقافة والابداع ، ، ط١ ، دار الثقافة والنشر الكوردية،٢٠٢١،ص١٩١
4. فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣،ط١، شركة المعارف للأعمال ، بيروت-لبنان ،حزيران ٢٠١٣، ص٣٣٥.
5. لخميسي شيبي تقديم عماد جاد الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١م - ٢٠٠٨م) المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،٢٠١٠م ،مكتبة العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ،ص١٤.
6. محمد كمال مصطفى، ثقافة التقدم المشكلة ،والحل بلا ط مؤسسة Friedrich Ebert) للنشر والتوزيع، مكتبة مصر ، القاهرة - مصر ،، ٢٠١٦ ، ص ١٩
7. أحمد حوبتي واخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٤٤
8. ابريك هويز باوم، العولمة والديمقراطية والارهاب ترجمة أكرم حمدان، نزهت طيبة، ط، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٠٩ م . ص ٩٦ .
9. فرانك دبليو بيلي ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى، دار بلاكويل للترجمة، دبي – الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٤ص١٣١.

([37]) احمد فاضل جاسم ،محمد محي محمد، السياسات الاجتماعية لاعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعدالنزاع ،مجلة المعد ،مؤسسة بحر العلوم الخيرية ،معهد العلميين للدراسات العليا ،العدد14 ،2019م ،ص13.

10. هانز.جي.مورجنتاو ، ترجمة خيري حمادة ؛ السياسة بين الأمن الصراع من أجل السلطان والسلام ، كتب سياسية ، الجزء الثالث ، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، ص٤٧-٤٨
11. ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتسوري، قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، الجزائر ، ٢٠٠٥، ص٢٤،٢٩.
12. احمد فاضل جاسم ،محمد محي محمد ،السياسات الاجتماعية لاعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع ،مجلة المعد ،مؤسسة بحر العلوم الخيرية ،معهد العلميين للدراسات العليا ،العدد14، 2019م ،ص13.
13. جميل صليبا الدولة والتعليم في البلدان العربية مجلة حوار العدد ٣ ، السنة الرابعة ، العراق ، اذار ، نيسان ، ١٩٦٦، ص٨،٩.
14. خالد لفتة شاكر ، النظام القانوني للتعاونيات في العراق، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام سلسلة دراسات ٢١٨ ، العراق، ١٩٨٠ ،الرابعة العراق اذار نيسان ،١٩٩٦،ص٩.
15. خالدعبدالقادر منصور،الثقافة وبناء المجتمعات ورقة بحثية ، كلية العلوم الادارية،طرابلس/ليبيا ٢٠١٢/٥/١ ،ص٦
16. رجب صبري واخرون البطالة نظرة واقعية وحلول عملية بحث علمي، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم مصر القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص2
17. سحر قاسم محمد ، الأليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، كانون الثاني ٢٠١١ ص ١٩.
18. سعد عزت ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، مجلة دراسات البيان العدد ٥ ، بغداد - العراق ٢٠١٩ ص
19. سناء محمد سرحان ، دور الموازنة العامة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان ، كلية منارة للعلوم الطبية ميسان ،٢٠١٩،
20. عامر عبد الجبار ، من أجل تصحيح النظام السياسي بعد الانتخابات القادمة ، مقال ، مجلة الهدى العدد١٤ ، بغداد ، العراق، ١٤٣٥ _٢٠١٤، ص٣٢.
21. عبد الجبار أحمد، منى جلال عواد ،الديمقراطية والامن الإنساني،مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية،ع٤٦.
22. عبد الرحمن العلام ، نظرة في قانون العمل الجديد، مجلة الحقوقي ، جميع الحقوقيين،العدد الأول،الثاني، العراق ،١٩٧١م .
23. فريدة جاسم داره،الامن الانساني في المجتمعات الانتقالية الحالة العراقية انموذجاً،٢٠١٧،١٤٣٨م،مجلة اداب المستنصرية.
24. مجموعة خبراء وباحثون اقتصاديون اعادة كتابة الدستور وتفعيل الرقابة على الأموال العامة "، مجلة العدد ٤١ اخبار ٢٠١٤ ص ٦٣.
25. الكوثر عبد الباري حسين ،معوقات تعزيز الامن الانساني في العراق بعد عام 2003م، ،مجلة قضايا سياسية ،العدد ٦٤،
26. وليد عبد ،الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة العراق الموذجا، بحث علمى مجلة كلية التربية كلية الآداب - جامعة واسط ٢٠٠٩٠.
27. ياسر خالد،الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره واسبابه، بحث علمي ، مجلة النبأ ، ع٨٥ ، كانون الثاني ٢٠٠٦، بغداد العراق.
28. نيال اوهفينز كيف نوفر المزيد من فرص العمل الجيدة للشباب"، تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية (أغسطس – ٢٠١٧.
29. تقرير مؤتمر الاطراف في الاتفاقية الدولية لحماية و تعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس مقر اليونسكو،٢٠١٥/١٠/١٢،ص٣.
30. علاء ابراهيم محمود ، الامن الانساني النزوح في العراق انموذجاً ، مقال منشور على موقع شبكة النبا المعلوماتية ،٢٠/٧/٢٠١٦م .
31. مدحت فاخوري، دايفد ريكاردو الاقتصادي النظري الكامل"، مقال صحفي، صحيفة الانباء ٢٦٠٠-٧-،٢٠١٢
32. Arnold wolfers,discord and collaboration , ESSYS ON international politics(Baltimore John university press , 1962,P150٠
33. Frank trger and Philip kronenberg(eds), national security and American society (kansas:Kansas university press,1973,p 35,36
34. Barry Buzan , people , Ststes and fear (London: wheatshesf Books, LTD, 1983,p6,10.